

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## «رسالة الكسوة» الشمسية!

علي محمود هاشم

من باب لا بأس باتساعها، انزلت الحكومة نحو عصر الطاقة البديلة على ظهر محطة توليد شمسية وضمتها بالخدمة مطلع الأسبوع الماضي في منطقة الكسوة بريف دمشق.

هذا الفتح التكنولوجي يجسد، بحسب التوصيف الرسمي، «الخطوة الأولى» في إستراتيجية متكاملة اتخذتها لنفسها وزارة الكهرباء تنطلق بمشروع تنظيف تكلفته الاستثمارية الأولية مليار ليرة سورية، وينتظر منه أن يطرّح لنا ٢ مليون كيلو واط ساعي.

المشروع الذي أرادت الحكومة «رسالة للعالم» عن «التعاي السوري»، فيما حملته في السياق الاقتصادي «تشجيعاً للمستثمرين على إنشاء محطات مماثلة»، وبالطبع لم تنس السياق الثقافي الذي تتطلع عبره إلى «نشر ثقافة استخدام الطاقات المتجددة في البيوت والمصانع والزراعة».

القوة «الشعارية» التي تختزنها الرسالة مثلثة الأضلاع: سياسياً واقتصادياً وثقافياً، تتلخص قراءة هادئة لنجاعة مؤثراتها، فعلى الصعيد «العالمي»، ربما يرى البعض في «تنوير» ٥٠٠ منزل تعبيراً ريكياً فيما لو اتخذت رسالتنا «الشمسية» مساراتها نحو الجمهور العالمي، ناهيك عن الصعوبة البالغة في قياس رجع صداها.

الشرق الاقتصادي من الرسالة، ورغم صعوبة قراءته تبعاً لغوض مؤشرات أساسية تتعلق بـ«معدل التدهور» الذي يصنف كمرتكز أساسي لدى قياس جدوى مشاريع الطاقة الشمسية، فلربما تتكنا البيانات العمومية المعتة عن مشروع الكسوة، من التكلفة لاستثمار المشروع، وهذا الاقتصادي الذي يجر خلفه فشلاً ثقافياً أكيداً!.

تكنولوجيا، تعاني مشاريع الطاقة الشمسية عبة كأداء تتعلق بمعدل التدهور الذي يصيب القدرة الإنتاجية للمشاريع وفق نسب تراكمية تبدأ من العام الأول لاستثمار المشروع، وهذا المعدل يتخذ مستويات عدة تزيدها أو تنقصها، جودة الصنع والتركيبة التقنية المستخدمة في الألواح.

وسطياً، تبلغ نسب تدهور الإنتاج خلال السنوات العشر الأولى لمشاريع الطاقة الشمسية نحو ١٠ بالمئة، ووفق المعايير العالمية، يعد تعفير الإنتاجية إلى تخوم ٨٠ بالمئة من استطاعة الحد الأقصى لليوم الأول من استثماره، بمثابة إعلان وفاة للمشروع.

فيما لو أفصحت الحكومة عن «معدل التدهور» للألواح الشمسية المستخدمة في «رسالة الكسوة»، فلربما يمكن وضع تصورات أوضح عن العمر الاستثماري للمشروع، لكن من قد يحتاج إلى ذلك، فيما المؤشرات الأخرى أكثر من كافية للوقوف بدقة على إخفاقه الأكثر احتمالاً.

فوفق القرار (١٧٦٣)، عام ٢٠١٦ الخاص بتحديد سعر الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية، فإن سعر شراء الكيلو واط الساعي للشريحة الإنتاجية الأعلى من ١٠٠٠ كيلو تم تحديدها عند ٩,٣٥ «سنت يورو».

وإذا أنتج مشروع الكسوة المليون كيلو واط –بالمفعل– خلال العام الأول، فذلك يعني أنه يحتاج ١٣ عاماً لاسترداد التكلفة التأسيسية، هذا إن حظي المستثمر بموقع المشروع مجاًناً ولم ترتب عليه أي أكلاف تشغيل أو صيانة خلال عمره الافتراضي، وكل ذلك ولم نحتسب بعد معدل التدهور الطبيعي!

إذاً، كيف يمكن لجمع الأعمال تلقي ما سبق؟ إذا ما احتسبنا العائد على الاستثمار عند ١٠٠ بالمئة، وهي نسبة أقل من ضئيلة لهذا النوع من الاستثمارات طويلة الأمد، فسيستلزم الأمر نحو ٢٦ عاماً، هذا لو فرضنا جدلاً أن المشروع ذو تكنولوجيا متطورة تحمي من الانحدار تحت عتبة «٨٠ بالمئة إنتاجية» قبل ذلك التاريخ، وهي موعد إعلان وفاة المشروع!؟

ثمة فجوة في رسالة «الكسوة»، وهي كبيرة إلى الحد الذي قد تتحول معه إلى منظر للاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة. ربما يكون المشروع مجرد تصريف لمنتجات كاسدة تسعى الحكومة للمساهمة في تصريفها، هذا أمر جيد، لكنها فعلت ذلك الكعادة بطريقة باتت تستوجب مصادرة كل ما لديها من أوراق وأقلام، لا لمنعها عن خوض غمار مشاريع الطاقة المتجددة، بل لتعمل بصمت.. ودون «رسائل».

## ١,٥٨ مليار ليرة أنفقتها «الإدارة المحلية» على

## ٣٥ منطقة صناعية وحرفية منذ بداية العام

الوطن

صرح مدير المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة على بلال لـ«الوطن»، أن نسبة تنفيذ التمويل المخصص للمناطق الصناعية وصلت إلى ٧٩٪ من الخطة التولية، وذلك منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨)، حيث يجري العمل حالياً على استكمال تخصيص المبالغ للمناطق الصناعية، وتجهيز التقرير السنوي.

ووفق الخطة، فقد تم تخصيص مبلغ مليار ليرة سورية في موازنة عام ٢٠١٨ لاستكمال عمليات تنفيذ المناطق الصناعية والحرفية، والتي يبلغ عددها ٣٥ منطقة، حيث إن أطول مدة تنفيذ وفق الجدول الزمني كانت بقرابة ٢٠٠ يوم، أما المدة فهي ١,٥٨ مليار ليرة.

وقد تم وضع هذه المناطق وفق برنامج تنفيذي وتخطيطي لتغطية حاجة المحافظات الموجودة فيها، حيث تخدم جميع المناطق الحرفية في كل منطقة ومحافظه، وهي بمساحة إجمالية نحو ١٩٠٠ هكتار قادرة على تأمين أكثر من ١١٠٠ مقسم صناعي وحرفي، وهي ستكون مجهزة بكامل البنية التحتية من كهرباء ومياه وصرف صحي وخطوط الهاتف، وهي مولدة بالكامل من لينتقلوا إليها.



## أخذ ورد حول ضريبة الدخل بين المالية والصاغة

## مدير مالية دمشق لـ«الوطن»: صاغة سجلوا

## ٤ آلاف ليرة رقم مبيع يومي أقل من نصف غرام!

علي محمود سليمان

صرّح مدير مالية دمشق محمد عبد لـ«الوطن»، أنه وفقاً للتشريع الضريبي لا يجوز أن يكون تحصيل الرسم أعلى من تحصيل الضريبة، وبحسب قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي لجمعيات الصاغة فإنه يسدون سنوياً ٨٦٦ مليون ليرة سورية على اعتبار نسبة الرسم ٥٪، وذلك وفقاً للاتفاق مع وزارة المالية لتسديد الرسم كميلغ مقطوع بقيمة ١٥٠ مليون ليرة سورية بالتكافل بين جمعيات الذهب الثلاث في دمشق وحلب وحماة، حيث تبلغ حصة جمعية دمشق نحو ٧٧ مليون ليرة سورية شهرياً.

وحول ضريبة الدخل المفروضة على محلات وورش الصاغة بين عيد أن التحصيل الضريبي منهم وفق التصنيفات السابقة بلغ ١٣٤ مليون ليرة ومن ذلك قامت مديرية المالية بإعادة تصويب التحصيل لضريبة الدخل، ومع ذلك لم يتجاوز الرقم ٦٥٠ مليون ليرة سورية، ويفترض أن يكون التحصيل الضريبي أعلى من هذا الرقم.

وأوضح عبد أن الصياغ كانوا يضعون رقماً للبيع لليوم بنحو ٤ آلاف ليرة سورية، فهل يعقل أن الصاغة يبيع في اليوم نصف غرام فقط، فيما للتقديرات لدينا أن رقم البيع اليومي للصاغة بالحد الأدنى يبلغ ١٢٦ ألف ليرة سورية، ويصل لدى البعض لأعلى من هذا الرقم بكثير، مشيراً إلى أن الظلم فردي وقد



## ٢٢

## جمعية الصاغة:

## رفع الضريبة مجحف

## وشكاوى لاحتمال

## إغلاق المحال

فرضها على الصاغة لم تكن عادلة وهناك إجحاف بحق ممارسي هذه المهنة، حيث تم رفعها بشكل مضاعف، فمن كانت ضريته العام الماضي ٢٥٠ ألف ليرة سورية وصل في هذا العام لأكثر من مليون ليرة سورية من دون وجود أي أسس يعتمد عليها، ومن دون رأي لخدوب المهنة في الجمعية، وبين أن عدد المعترضين من الصاغة على الضريبة وصل نحو ٢٠٠ صائغ، حيث الحد الأدنى الذي فرض على الصاغة بلغ ٦٠٠ ألف ليرة، ووصل في بعض الحالات إلى ٣ ملايين ليرة، والتسديد قبل نهاية العام الحالي (٢٠١٨)، وقد اشتكى صاغة للجمعية بأنه إن لم يتم إيجاد حل فهذا سوف يتسبب بإغلاق محلاتهم لعدم قدرتهم على تسديد هذه الضريبة، منوهاً بأن عدد محلات الصاغة المسجلة لدى الجمعية يصل لحوالي ٢٠٠٠ محل في أسواق دمشق.

وأشار إلى أن القرار تسبب بجمود في الأسواق حيث انخفض المبيع اليومي لأقل ٨٦٦ مليون ليرة سورية ستكون مبيعاتهم ١٧ مليار ليرة سورية في السنة وفق طرق الحساب الضريبي، مع الإشارة إلى أن عدد المكلفين في مالية دمشق يبلغ ٦٣٠ مكلفاً يقسمون إلى ٩٠ ورشة و٥٤٠ محلاً مكلفاً في دمشق، باستثناء وجود نحو ٦ صاغة يعملون بتجارة الألباس في دمشق وهؤلاء لا يوجد أي بيانات عن مبيعاتهم ولدينا.

من جانبه صرّح عضو جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق الياس ملكية لـ«الوطن» بأن ضريبة الدخل التي تم

لعدم تنظيمها جداول الشرائح، فكل النقابات المهنية وأفت مديرية المالية في دمشق بجداول تضم شرائح العمل لديها حيث يتم تقسيم المهنيين للنقابة إلى شرائح بحسب نسبة عملها إلا جمعية الصاغة فهي منظمة فلا تعرف كمية الذهب في السوق ولا تعلم حجم عملهم، إضافة إلى أن الخبير من قبلهم في اللجنة الدائمة لم يعترض على التكاليف ووقع عليها.

وبين أن الاعتراضات المقدمة من الصاغة هي فردية، وسوف تتم دراستها من خلال اللجنة الاستثنائية، والتي تضم خبيراً مهنياً وخبير إدارات عامة، ويمكن من خلالها تصويب الأرقام بالنسبة لمن

وقع نتيجة عدم وجود تصنيف للشرائح بحسب النشاط لمن لديه مبيع جيد ومن مبيعه منخفض بحسب المناطق، مؤكداً أن مالية دمشق جاهزة لإعادة النظر بتكاليف ضريبة الدخل في حال تقدمت جمعية الصاغة بتصنيف الشرائح لمحات الذهب وفق المناطق، فننطلق مثل ركن الدين أو ساكن برزة سوف تكون أقل مبيعاً من منطقة الحريقة، لذلك يجب أن تكون ضريبة الدخل فيها أقل، وقد تقدم ٢٥ صائغاً بين ركن الدين ومساكن برزة باعراضات تكون مناطقهم ليست نشطة في مبيع الذهب وسيعاد النظر في ضريبة الدخل المفروضة عليهم.

ولفت إلى أن التقصير من جمعية الصاغة

## غانم: ١٩٥ ألف أسرة عادت إلى دير الزور

## الحكومة: إجراءات جديدة لدعم إنتاج وتسويق الحمضيات

## ومقترحات لتقييم استثمارات محافظة دمشق

الوطن

موضحاً أن عدد المشاريع المستهدفة في المرحلة الأولى بلغ ٣٨ مشروعاً تم إنجازها بالكامل، كما بلغت قيمة الأعمال المنفذة من الوزارات القطاعات الخدمية حتى الآن ١٩,١١ مليار ليرة. ووافق المجلس على فتح باب الاكتتاب على المماس في المناطق الحرفية والصناعية الجديدة بعد إنجاز أعمال البنية التحتية والخدمات كما طلب من الجهات المعنية الوقوف على واقع الماسم المتعزفة في المناطق الصناعية والحرفية وفي تصريح للصحفيين، أكد وزير النفط والثروة المعدنية أن ١٩٥ ألف أسرة عادت إلى المحافظة، ويبلغ عدد العاملين فيها حتى الآن ٢٥ ألف عامل وعدد المدارس ٢٥٧ مدرسة تقدم خدماتها لـ ٩٢٣٠٠ طالب و١٦٠٠٠ معلمة.

وأوضح أن هناك ٢٢ مخبزاً و٩ مخازن صغيرة بواقع إنتاجي ٥٣٠ طنًا يوميًا و١٠ صالات لسورية للتجارة و٢٩ مركزاً صحياً عاملاً و٣ عيادات متنقلة وعدد الأطباء ١٤٠ طبيباً و٧ سيارات إسعاف و٤ برادات خاصة باللحاح إضافة إلى الجمع الطبي ويتم حالياً تجهيز ١٤ مركزاً صحياً خلال الفترة القادمة.

ولفت الوزير غانم إلى أنه تم خلال الفترة الماضية تدرج ٣٠ محطة مائية بواقع إنتاجي ٣,٧٨٣٠ بال ساعة، وتوجد ١٩ محطة فود ومعمل لإنتاج أسطوانة الغاز بطاقة إنتاجية ١٨٠٠ أسطوانة بالساعة كما وصل للخدمة منذ تحريها حتى تاريخه ١٥ مليون لتر من المازوت و٩ ملايين لتر من البنزين و٥٣٠٠ طن من الغاز وبلغ الإنتاج من الحقول المؤهلة ما يقرب من ٤ آلاف برميل ومن المقرر الوصول إلى طاقة إنتاجية ٦ آلاف برميل.

وبين وزير النفط أن هناك ٦ مقاسم هاتفية

## أهم مزاياه «تعويم الدين»

## المصارف تضخ ملاحظاتها على مشروع قانون

## تغيير شروط الدين ليحل محل التسويات

عبد الهادي شباط

انضمت أمس إدارات المصارف العامة بتدوين ملاحظاتها ومقترحاتها على مسودة مشروع قانون جديد حول «تغيير شروط الدين»، ليحل محل قانون التسويات رقم ٢٦ الذي سمح للمصارف بجدولة الديون المتعثرة وعقد التسويات حولها، ورغم أن هذا المشروع البديل يتم العمل عليه منذ نحو العام، وتم تداوله لأكثر من مرة مع المصارف العامة وإبداء ملاحظاتهم عليه، إلا أن تسمية نائب أول لحاكم مصرف سورية المركزي مؤخرًا، ضمن حالة حراك واسعة في تغيير إدارات المصارف العامة أسهم بالعودة لتفعيل هذه المشروع، والعمل عليه مجدداً، وعرفه رأي الإدارات الجديدة في المصارف حوله.

وحسب مدير في وزارة المالية تحدث لـ«الوطن» فإن مشروع القانون الجديد يتم العمل عليه من مصرف سورية المركزي بالتعاون مع وزارة المالية، وأن جوهر مشروع القانون الجديد الذي يميزه عن قانون التسويات السابقة ٢٦ هو أن المشروع الجديد يمنح المصارف العامة إمكانية معالجة القروض المتعثرة على التوازي مع السماح لها بمضغ المتعثرين تمويلات جديدة وفق ما يعرف لدى المركزي بمفهوم «تعويم الدين»، الذي يمثل حلاً سريعاً مدير في أحد المصارف العامة، فقد يتم موجه منح تسهيلات اتتمانية جديدة لأصحاب الديون غير المنتجة.

وحول أهم المستفيدين من هذا المشروع بين المدير لـ«الوطن»، أن مختلف شرائح المتعثرين الراغبين بالحصول على تمويلات جديدة لنشاطهم الاقتصادي يستفيدون من ذلك في حال انطبقت عليهم الشروط التي يحددها القانون.

يشار إلى أن قانون التسويات رقم ٢٦ والذي مازال نافذاً ينص على إجراء التسوية بعد التأكد من تحقق ثبوت عجز المدين عن السداد وفق الاستحقاقات المحددة وثبوت أن التسوية تساعد على التسديد وتحصيل كتلة الدين بكفاية أكبر من الإجراءات البديلة المتاحة وفق القوانين والأنظمة النافذة، وكذلك ثبوت الجدارة الائتمانية للمدين أو المتدخل بتاريخ التسوية وقدرته على السداد وفق شروط التسوية المزمع إبرامها، وأن التعثر أو عدم القدرة على السداد وفق العقود القائمة إنما يعود لأسباب خارجة عن إرادة المدين، وبعد التأكد من كفاية الضمانات.

## «محروقات»: ٧١٥ مليون ليرة لمحطات جديدة

## ١٢٩٠ مليوناً لأتمتة حركة المشتقات في ٢٠١٩

مليون ليرة لتجديد محطات الضخ والموالدات و٧٤ مليون ليرة لتجديد محطات تعبئة الوقود. كما رصدت مبالغ تأشيرية ضمن المشاريع الجديدة لمشاريع تجديد خطوط الأنابيب وتأهيل وتجهيز مخابر الشركة في المحافظات واستبدال الأنابيب في الشركة.

وأظهر التقرير من جهة أخرى نسب الإنفاق على المشاريع الجديدة حتى الربع الثالث من العام الجاري (٢٠١٨) والتي بلغت نحو ٤٠٨ ملايين ليرة، بنسبة تنفيذ ٧٠ بالمئة من إجمالي المقدر لهذا العام، وتوزعت على ٤٤ مليوناً من إجمالي ٢٢٢ مليون ليرة لشراء آليات لصلحة الشركة، ومبلغ يقارب ٣ ملايين ليرة من إجمالي ٤١٧ مليون ليرة لإنشاء محطات تعبئة وقود في المحافظات.

وانفقت على مشاريعها الجديدة أيضاً ٢٨٨ مليون ليرة بنسبة ٨٥ بالمئة على تجديد محطات الضخ والموالدات ونحو ١٤ مليون ليرة بنسبة ٢ بالمئة على مشاريع تجديد وحدات تعبئة الغاز و١٢ مليون ليرة وبنسبة ٨٦ بالمئة على تجديد محطات تعبئة الوقود.



بزيادة التخزين للغاز السائل وشراء آليات للشركة. وخصصت ميزانية جديدة للمشتقات في المحافظات في دمشق وريف دمشق واللاذقية وحماة ومشاريع خاصة ليرة لتجديد وحدات تعبئة الغاز ومبلغ ٤٥ مليون

موحد للشركة وتجديد استملاكات قديمة وإنشاء محطات لتوطين الطائرات في المرات وإنشاء خزانات جديدة للمشتقات في المحافظات في دمشق وريف دمشق واللاذقية وحماة ومشاريع خاصة وإنشاء خط أنابيب حمص - عرنا، وإنشاء مبنى